

416 حادثاً مرورياً بمحافظة صنعاء خلال العام الماضي



معين حنش

أهاب مدير عام شرطة السير بمحافظة صنعاء العقيد دكتور محمد ناجي أبو حاتم بكافة المواطنين المسافرين خط صنعاء الحديدية توخي الحذر الشديد في سفرهم وأن يقودوا سياراتهم باتزان ويقتطع عالية في الخطوط الطويلة والضيقة خلال هذه الفترة وذلك بسبب الضباب على هذه المناطق الجبلية. وأضاف مدير شرطة السير بمحافظة صنعاء إن فصل الصيف يزداد فيه هطول الأمطار وزيادته وهذا يتطلب وتوعية سائقي الناقلات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الالتزام بقواعد المرور وذلك تفادياً للحوادث المرورية ونظائهم وتخفيف السرعة في المنحدرات والمنعطفات الخطرة.

ونوه العقيد دكتور أبو حاتم بأن إجمالي تلك الحوادث المرورية خلال العام 2013م بلغ 416 حادثاً توزعت في 129 دهس و218 تصادم و76 انقلاب و3 أخرى. وأوضح مدير شرطة السير أن نتائج تلك الحوادث أدت إلى وفاة 144 وإصابة 571 بإصابات بالغة و213 إصابات خفيفة.. وأن الخسائر المادية بلغت مائتين وسبعة وتسعين مليوناً وسبعة آلاف ريال.



1.5 مليون يعانون من المرض العصبي و500 ألف مريض كهنسي

15



أكثر من 38 ألف جريمة و60 ألف متهم خلال العام الماضي

14

الأحد 23 ربيع الثاني 1435هـ - 23 فبراير 2014م العدد 17993

Sunday : 23 Rabia Thani 1435 - 23 February 2014 - Issue No. 17993

قضايا وناس

www.alhawanews.net

13

رغم صدور أحكام قضائية تبرئهم..

سجناء خلف القضبان إجبارياً



الامن والمجتمع

عقيد / عبدالغني الوجيه

جريمة السجن المركزي... مسؤولون ومساءلون

قرأت كثيراً مما كتب عن جريمة الإصلاحية المركزية بصنعاء (السجن المركزي)، لكنني أسف حين أرى أغلب من كتبوا أطلقوا العنان لتطرفهم في التحليل الذي لم يخرج عن أملاء الأحزاب للكتاب وكثير منها ضار بالوطن.

إذا لم نترفع الآن عن الولاءات الضيقة ونقف في صف الوطن في مرحلته الصعبة هذه فمتى نفعل؟

لن أبرر الإخفاق الذي وقعت فيه بعض أجهزة الأمن الوقائي ولا بعضها الآخر التي تتبع وزارة الداخلية لأن العقل والمنطق لا يقبلان بمثل هذا الإخفاق ولأنه بحد ذاته جريمة لكن نتنقد من أخطأ ونحاسب من قصر حيا في الوطن ورغبة في أن يتحقق الأمن والاستقرار الذي هو مطلب كل يمني محب لليمن وحرص عليها، من أسهبوا في كبل التهم بناء على ولائهم الحزبية الضيقة قووا شوكة المجرمين والإرهابيين ومهدوا لهم طريقاً للتليل من الوطن مرات أخرى عديدة وكذلك من دافع علينا عن المقتصرين.

من واقع خبرتي الأمنية أجزم أن أهم سبب في كل الاختلالات الأمنية هو افتقارنا للخطوة الأمنية الجيدة المتكاملة الأركان وافقارنا للقيادة الميدانية القادرين على استغلال الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي وفرتها قيادة الوزارة، ما فائدة كثرة العدد من الجنود إذا كانوا يملسون في مقر خدماتهم يتناولون مادة القات المحرم عليهم الاقتراب منها أثناء أداء الواجب وفي مقر العمل، وسيقول قائل لا يهم إهمال الضابط أو الفرد لهندامه ولا يهم تناوله للقات أثناء الواجب طالما أن ذلك يعينه على العمل وأكد من واقع التجربة أن الإخفاق يبدأ من هنا) التساهل فيما يراه البعض من سفاسف الأمور يقود دائماً إلى كيانها، وتساهل القادة الماهو إلا هروب لتغطية أشياء كثيرة فساعات العمل الميداني للضابط والفرد محدودة وتصيرة يجب عليه فيها ترك كل محظور والانتباه إلى الواجب دون تفريط وله بعدها الاستسلام لشهوة القات وغيرها في أوقاته الخاصة.

هذا يؤكد لنا أن المبررات التي ساقها البعض لتبرير الإخفاق ليست كافية فعند القوة التي كانت في السجن كافية لو أحسن القيادة استغلالها وحسن الإشراف عليها ولو وجدت الخطة الأمنية الناجحة والخطط الأخرى البديلة، وهذه هي ذاتها الأسباب التي أدت إلى إخفاق بعض أجهزة القوات المسلحة في الهجوم الإرهابي الذي استهدف العرضي وإذا لم ننتبه لها فإننا نترك الوطن والمواطن عرضة لمثلها في قادم الأيام لا سمح الله.

وإذا كنا هنا حدتنا مسؤولية القادة المباشرون من الأمن والشرطة فإننا لا نستنتج المقصر من أفراد المجتمع أيضاً، أين هم المحيطون بمبنى السجن من الإبلاغ عن الأشخاص المشتبه بهم وكذلك السيارات المشتبه بها؟؟ أيهمهم أمن البلد؟ أو ليس أمنهم وعائلاتهم جزءاً من الأمن العام؟ ألم يقتل في هذه الحادثة وقبلها في حادثة وزارة الدفاع أبرياء من أفراد المجتمع المدني؟ هذا يؤكد لنا ضرورة تعاون المجتمع والوقوف مع الشرطة في خندق واحد لدرء الخطر ولتحقيق الأمن، فإذا كان بعض من قصر من الأمن والشرطة مساءلون عن تصديرهم فإن من قصر من المجتمع أيضاً مسؤولون.

همسة أمنية:

كثير من حالات اختطاف الأطفال سببها إهمال الأسرة، تفقدوا أطفالكم كل حين وأحسنوا تربيته، فما تزرعونوه في الصغر تحصدون نتاجه في الكبر.

دام اليمن ودمت بإذن الله سالمين.

• قائد شرطة الدوريات الراجلة - سابقاً
alwajih@yahoo.com

نقيب المحامين عبدالله راجح، وأضاف راجح " للأسف الشديد أن المحاكم والنيابات لا تلتفت سراح أولئك السجناء الا بعد متابعة وعناء ومشقة يبذلها أهالي النزلاء في متابعة النيابات المختصة " وحسب نقيب المحامين، فإن بقاء السجن داخل السجن بعد انتهاء مدة محكوميته يؤثر سلبياً على السجن وأسرته سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً.. بالإضافة إلى أنه يساهم في انتشار واتساع ارتكاب الجرائم.

وشدد راجح على ضرورة تطبيق القانون من قبل الدولة عامة والجهاز القضائي على وجه الخصوص ومراعاة المسؤولية الملقاة على كاهلهم والشعور بواجبهم أمام الله والمواطنين.

قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة بني الحارث رضوان العميسي لا يرى سبباً لبقاء من قضا محكوميتهم أو ثبت براءتهم خلف القضبان سوى ارتباط قضاياهم بقضايا سياسية لا سيما ذات الري العام.

ويؤكد القاضي العميسي بأن السجن يصاب باليأس والإحباط من العدالة لدى المجتمع خاصة حين يرى المتهم الحقيقي يتجول بكامل الحرية خارج السجن.. منوهاً بأن هؤلاء هم أكثر السجناء افتعالا للمشاكل داخل الإصلاحيات بسبب شعورهم بقسوة الظلم عليهم وتنحيز السياسة بهم بالإضافة إلى الأعباء المالية التي يتحملونها.

ومن جانب القانون يقول القاضي العميسي " نص القانون على تعويض أي شخص يتم احتجازه ب 100 ريال عن كل يوم، في حين إن جبال اليمن ذهباً لا تعادل تقييد حرية الإنسان لساعة واحدة فقط ناهيك عن سنوات ".

ويضيف " يعتبر القانون ذلك من الجرائم التي نص الدستور على أنها لا تسقط بالتقادم بمعنى يستطيع من وقع تحت تلك الجرائم أخذ حقه ولو بعد مائة عام وأكثر إذا وجدت دولة النظام والقانون ".

ويرى القاضي العميسي بأن الانتقال من دولة اللانظام واللاقانون إلى دولة النظام والقانون التي يكون ضامناتها الوحيد وحماني حرياتها وحافظ حقوقها "القضاء المستقل القوي العادل" وذلك هو الحل الوحيد والرئيسي لمعالجة هذه المشكلة.

وطالب وكيل نيابة السجن المركزي بصنعاء خالد هزاع النيابات بالعمل على ما ورد في تعميم النائب العام والذي شدد على كل النيابات التي لديها سجناء مودعين بالسجون أن توافي نيابات السجن المركزي بالحاصيات حركة السجناء التابعين لها شهرياً وبشكل دوري ومنظم كون بعض النيابات لم تلتزم بالعمل على ما ورد في تعميم النائب العام والذي يعتبر من أهم حلول القضية.

وفي حال نفي النيابات وجود مثل هؤلاء ومناشدة أهالي السجناء والوحدات الرسمية.. يفترض أن تشكل لجنة من قبل النائب العام للنزول والمسح الميداني إلى كافة السجون المركزية للتأكد من صحة ما إذا كان هناك نزلاء مسجونين خلفاً للقانون.



منذ خمس سنوات. وبحسب وثائق قدم بها أهالي النزلاء عبد أحمد إلى مقر الضيقة فإن نيابة استئناف تعز رفضت تنفيذ حكم القضاء وكذا توجيه النائب العام الذي شدد على إنفاذ حكم المحكمة والإفراج عن النزلاء.

صنعاء القاضي خالد هزاع وجود سجناء أصدرت في حقهم أحكام قضائية بالإفراج عنهم وقد أمضوا فترة محكوميتهم في السجن إلا من كان باق على ذمة حقوق خاصة أو تكون قضيتهم جسيمة كالقتل والمتاجرة بالمخدرات أو الحراية والقطاعات.

ويضيف القاضي هزاع " هناك سجناء أصدرت أحكام ببراءتهم من المحاكم الابتدائية، إلا أن النيابة استأنفت قضاياهم أمام النيابات الاستئنافية، وأن النزلاء لم يتمكنوا من إحضار ضمان إلى حين المتول أمام المحكمة ".

مؤسسة السجن الوطنية التي تم إشهارها في الثامن من يوليو العام الماضي أكدت أنها في طور دراسة هذه القضايا خلال الأسبوع القادم.

المدير التنفيذي لمؤسسة السجن الوطنية فضل محرز أشار إلى أن عدداً من السجناء رغبوا إلى المؤسسة شكواهم بأنهم قد قضا فترة محكوميتهم وبعضهم صدر في حقهم أحكام قضائية تؤكد براءتهم إلى أنه لم يتم الإفراج عنهم. منوهاً بأن قسم المجال الحقوقي بالمؤسسة ما يزال يدرس هذه القضايا وملفاتها بالإضافة إلى النزول الميداني إلى كافة الإصلاحيات المركزية للتأكد من صحة الشكاوى.

وأضاف " ستدافع المؤسسة على ما ثبت أنه قد قضى فترة محكوميتهم أو براءته، وسترفع دعوى إلى النائب العام والنيابات حتى يتم الإفراج عنهم وإطلاق سراحهم ".

القانون يلزم الجهات المعنية على رأسها القضاء بالإفراج الفوري على كل من إنهاء فترة العقوبة الحكومية عليه أو أثبتت براءته من التهمة المنسوبة إليه أو في حال الإعفاء عنه من قبل الخصوم، بحسب إبله أو في حال الإعفاء عنه من قبل الخصوم، بحسب

مصلحة السجنون تنفي وجود مثل هؤلاء في إصلاحياتها.. وأهالي النزلاء يؤكدون بوثائق رسمية

أن المعتدين وبعد مرور عام اشتكوا بالمحجري في أحد أقسام الشرطة بتهمة حياة الأمانة وتم ترحيل القضية إلى النيابة المختصة حتى وصلت إلى محكمة همدان التي قامت بدورها وفصلت القضية وحكمت على المحجري بالسجن لمدة شهر واحد فقط. مر عام كامل والمحجري ما يزال سجيناً في إصلاحية صنعاء، أصيب خلالها بحالة نفسية كونه قضى كل هذه المدة في السجن دون وجه حق، وبعنباره وحيداً في صنعاء وليس لديه من يتابع النيابة التي لم تلتفت إليه أو تتابع النزلاء المسجونين على ذمة قضايا منظورة أمامها.

حول هذه القضية يقول مدير الشؤون الداخلية خلال نزولي الميداني إلى مركزي الأمانة للتحقيق، وتواصلت من نيابة السجن وتم الإفراج عنه بنفس الوقت.

وهذا يؤكد أن خلف أسوار السجنون يقع الكثير من المظلومين والذين قضا محكوميتهم دون الإفراج عنهم.

عبدالله أحمد سعيد سالم أحد نزلاء السجن المركزي بمحافظة تعز منذ عام 2009م، قضى حكم محكمة استئناف تعز ببراءته من التهمة المنسوبة إليه وحبس ستة من تاريخ القبض عليه، إلا أنه ما يزال في السجن

وأرجع أحد أقارب السجن " السبب الرئيسي في إهمال قضية الزبيدي وبقائه في السجن هو الطابع السياسي والوقت الذي وقعت فيه الحادثة، أي أيام الحرب الوسطى " وأطلق النزلاء الزبيدي صرخة استغاثة عبر صحيفة الثورة إلى الجهات المعنية ممثلة بالنائب العام ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان مفادها " النظر إلى قضيتي وإنفاذ أحكام القضاء وتوجيهات رئيس الجمهورية ولجنة المعسرین والتي نصت على الإفراج عنه ".

نموذج آخر في سجن إب المركزي لمن لا يزال قيد الحرية رغم صدور أحكام نصت على براءتهم والإفراج عنهم.

السجينان " وضاح محمد عبدالله الأسد وصلاح عبده ناجي الفقيه " نزلاء في إصلاحية إب المركزية منذ ثلاثة سنوات رغم صدور حكم قضائي من محكمة البداية الابتدائية يؤكد براءتهم ويشدد في أحد فقراته على الإفراج عنهم وإعدام شخص آخر متهم بالقتل. وحسب وثائق حصلنا عليها من أهل المتهم، فإن نيابة مديرية السدة رفضت تنفيذ ما جاء في الحكم القضائي وكذا توجيهات النائب العام التي شددت على تنفيذ ما ورد في الحكم القضائي والمتمثل بإطلاق سراح السجنان.

مصلحة الإصلاح والتأهيل " للسجون سابقاً" تنفي وجود مثل هؤلاء داخل إصلاحياتها.

يقول مدير الشؤون الداخلية بمصلحة التأهيل والإصلاح العقيد/ محمد علي البهري " ليس هناك نزلاء قد أصدرت في حقهم أحكام قضائية تقضي بالإفراج عنهم، لأن من أثبتت براءته أو انتهت مدة محكوميته، يفرج عنه فوراً توجيه النيابة المختصة ".

شخص آخر في الأربعينيات من عمره، أحد أبناء محافظة ذمار، تم الاعتداء عليه من قبل مواطن، وتم حجزه مع خصومه في أحد أقسام الشرطة، وفصلت القضية بالصلح القبلي عبر التحكيم وتم الإفراج عن المعتدى عليه علي المحجري والمتهمان أيضاً.. إلا

تحقيق / وائل شرحة

رغم صدور أربعة أحكام قضائية وقرار جمهوري وقرار لجنة المعسرین بالإفراج عنه وإطلاق سراحه، إلا أنه ما يزال يقبع في إصلاحية صنعاء "السجن المركزي سابقاً" منذ يوليو 1984م. النزلاء نبيل علي محمد حسين الزبيدي يمكن في مركز صنعاء منذ أكثر من ثلاثين عاماً بتهمة ارتكاب جريمة القتل وهو في السادسة عشرة من عمره، أي أثناء الحروب الوسطى.

تنازل أولياء الدم عن القضية وسامحوا الزبيدي وصدر رابع حكم قضائي عام 2009م يؤكد براءته، وقراران أحدهما جمهوري والآخر من اللجنة المكلفة بالمعسرین خلال شهر رمضان الماضي.. إلا أن تلك الأحكام والقرارات لم تنفذ قيوده وتطلق حريته بعد أن قضى في السجن ضعف المدة التي عاشها خارج أسواره.

أربعيني قضى ثلثي عمره وأخر أربعة أضعاف محكوميته في السجن

الجيش والأمن في مرمى المسلحين

تحقيق / عبدالناصر الهلاي

كان يعمل في حراسة وزارة النفط قبل أسبوعين كعادته رجل الأمن محمد فاضل الذي يعول أكثر من عشرة أبناء يداوم في عمله دون تعب، قبل أسبوعين غيبته عبوة ناسفة انفجرت بالقرب من الوزارة. كثيرون من الأمنيين والعسكريين ذهبوا ضحايا العبوات الناسفة والدراجات النارية كل يوم يذهب ضابط أو جندي من العسكريين أو الأمنيين الذين يؤدون ما عليهم من خدمة.

الخميس الفائت تم اغتيال رجل أمن في محافظة المهرة وسبقه في اليوم الأول اغتيال رجل الأمن يعقوب يوسف درويش على يد مسلح كان على متن دراجة نارية في محافظة مارب. وفي الخميس الفائت أيضاً هاجم مسلحون في مديرية ميفعة محافظة شبوة جنوب شرق اليمن جنوداً مكلفين بحراسة أنبوب النفط وأصيب إثر ذلك أربعة جنود. وفي منتصف هذا الشهر هاجم مسلحون السجن المركزي بصنعاء واستشهد سبعة جنود من حراسة السجن وفر 29 سجيناً أثناء العملية.

وسبق هذه العملية استهداف حافلة تابعة لإصلاحية صنعاء بعبوة ناسفة ذهب ضحيتها جنديان وإصابة آخرين.

هجمات متفرقة استهدفت العسكريين في غير محافظة ابتداء من هذا العام كان أولها الهجوم على نقطة أمنية في حضرموت راح ضحيتها 19 ضابطاً وجندياً وكل ما تقدمه وزارتا الداخلية والدفاع هو 500 ألف ريال تكاليف الدفن لكل واحد من هؤلاء الضحايا.

هذا العام يندثر ويمزج من الهجمات بعد أن كشفت محافظة الخميس الفائت اللجنة الأمنية العليا عن اعترافات لعناصر إرهابية تم القبض عليها مؤخراً أن هذه العناصر كانت تستهدف مجموعة من المنشآت الحيوية في صنعاء.

يأتي هذا العام بعد عام دام تعرض فيه العسكريون والأمنيون لأبشع المجازر



خلال الأعوام المنصرمة. وبحسب مصادر رسمية فإن العسكريين الذين تم اغتيالهم من الجيش والأمن خلال العام 2013م (380) فرداً و (75) ضابطاً برتبة رفيعة وتكررت هذه الاغتيالات في أمانة العاصمة ومحافظات (حضرموت، تعز، إب).

ناهيك عن الشهداء الذين استهدفهم نيران مسلحين في أماكن عدة غير أن وزارة الداخلية لا تمتلك إحصائية أكيدة عن عدد العسكريين الذين استشهدوا في العام 2013م.

في وزارة الداخلية لا يستطيع الصحفي الحصول على معلومة في هذا الشأن. الإدارة العامة للتقاعد اعتذرت عن الإلزام بمعلومة، لأنها كما يقول مديرها العام لا تصل إليها إحصائية الأعداد الثلاثة المنصرمة. ويقول المدير العام لإدارة التقاعد في الوزارة: بعد أن يتم إصلاح وضع الشهداء وظفيها يتم نقل أسمائهم إلى الإدارة والإدارة العامة لشؤون الأفراد في وزارة الداخلية اعتذرت أيضاً على لسان مديرها العام عن الإلزام بمعلومات عن عدد العسكريين الذين استشهدوا في العام

مستوى الإجمالية في اليمن للأسرة الواحدة من (خمسة) إلى (سبعة)